



الجمعية العمومية - الدورة الثانية والأربعون

اللجنة الاقتصادية

البند رقم ٢٦: التنمية الاقتصادية للنقل الجوي

تأثير تحرير النقل الجوي

(ورقة مقدمة من الجمهورية الدومينيكية، بدعم من ١٦ دولة عضواً في لجنة الطيران المدني
لأمريكا اللاتينية (CLAC))^٢

الموجز التنفيذي

تسلط هذه الورقة الضوء على عمل منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) في إعداد سياسات لتعزيز تحرير النقل الجوي، وعلى تجربة الجمهورية الدومينيكية في تنفيذ سياسة تدريجية للطيران التجاري أثمرت عن تحسن كبير في ربط البلد ونمو الحركة الجوية وتعزيز السياحة.

كما تعرض الورقة التطورات التنظيمية الرئيسية التي أجرتها الجمهورية الدومينيكية، بما في ذلك منح حقوق مرور أوسع نطاقاً، ومنح حقوق الحرية السابعة للركاب على الرحلات الجوية من الجهات التي لا توجد فيها خدمة ثابتة ولا تشكل منافسة غير عادلة ضد خدمة منتظمة معتمدة، وتشجيع المشاركة العادلة بين الجنسين، وإدخال الابتكار والرقمنة، وبناء القدرات الفنية. وتقدم الورقة أيضاً أرقاماً تثبت صحة الفوائد الناجمة عن هذه السياسة، وتدعو الدول إلى النظر إلى التحرير كأداة للتنمية المستدامة للنقل الجوي.

الإجراء: الجمعية العمومية مدعوة إلى:

- (أ) الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في هذه الورقة؛
- (ب) الاعتراف بالمنافع التي يمكن أن تتحقق من اعتماد سياسات تجارية مرنة ومستدامة وشاملة للنقل الجوي، بما يتماشى مع المبادئ التي تروج لها الإيكاو؛
- (ج) تشجيع الدول على أن تنظر، وفقاً لظروفها الوطنية، في اعتماد نهج تدريجية للتحرير تعزز الوصول إلى الأسواق والكفاءة التشغيلية ونمو النقل الجوي؛

^١ قُمت الجمهورية الدومينيكية هذه النسخة باللغة الإسبانية.

^٢ الأرجنتين وبليرز وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وجامايكا ونيكاراغوا وبنما وباراغواي وبيرو وأوروغواي.

(د) أن تطلب من مجلس الإيكاو مواصلة إعداد مبادئ توجيهية ودراسات وآليات للتعاون الفني لدعم الدول في تصميم سياسات الطيران التجاري وتنفيذها، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.	
الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي: "التنمية الاقتصادية للنقل الجوي تضمن تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه المجتمعي للجميع".
الآثار المالية:	أي آثار مالية ستعتمد على الإجراءات التي قد تقرها الإيكاو في ميزانيتها للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٨.
المراجع:	القرار ٢٧-٤١، "البيان الموحد بسياسات الإيكاو المستمرة في مجال النقل الجوي"

١- المقدمة

١-١ دأبت الإيكاو على التشجيع على تحرير النقل الجوي كأداة لتعزيز الترابط والتنمية الاقتصادية والتبادل الثقافي بين الشعوب. وقد زودت الإيكاو الدول الأعضاء بالأدوات اللازمة لصياغة سياسات عامة فعالة في هذا المجال، من خلال المؤتمرات العالمية والدراسات الفنية والإحصاءات والوثائق الإرشادية.

٢-١ في هذا السياق، اعتمدت الجمهورية الدومينيكية نهجاً استباقياً، وقامت بإصلاح سياستها المتعلقة بالنقل الجوي التجاري لإزالة الحواجز وتسهيل الوصول إلى سوقها، وأدى ذلك إلى نتائج ملموسة من حيث نمو الحركة الجوية وزيادة المسارات. وتعرض هذه الورقة هذه التجربة بالتفصيل، بهدف توفير رؤى ذات صلة لمداولات اللجنة الاقتصادية في الدورة الثانية والأربعين للجمعية.

٢- المناقشة

١-٢ إسهاماً في الربط بين الأمم والتبادل الثقافي واقتصاد الشعوب، اضطلعت الإيكاو بسلسلة من الأنشطة، بدءاً من عقد مؤتمرات النقل الجوي ووصولاً إلى الإعداد المستمر لنصوص إرشادية وتحليل الإحصاءات وعرضها، لمساعدة الدول الأعضاء في إعداد سياسات عامة وأدوات تساعد على خلق بيئة مواتية للتنمية المستدامة للنقل الجوي الدولي.

٢-٢ يتزايد الإقبال على النقل الجوي يوماً بعد يوم، وأصبح السفر بالطائرة أكثر شيوعاً بين الركاب من جميع الطبقات الاجتماعية، مع تفاوت احتياجاتهم. وقد اعتمدت الجمهورية الدومينيكية نهجاً استراتيجياً وتدرجياً لتحرير النقل الجوي، بما يتفق مع المبادئ التي تروج لها الإيكاو. وإدراكاً من الدولة الدومينيكية بأن الربط الجوي هو حافز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنها أعادت صياغة سياسة الطيران التجاري لتسهيل وصول المشغلين الدوليين وتشجيع المنافسة العادلة وتعزيز كفاءة النظام. وقد تسنى ذلك من خلال اعتماد أطر تنظيمية حديثة، ومنح حقوق مرور أوسع نطاقاً، وتعزيز القدرات المؤسسية على إدارة بيئة متحررة بطريقة منظمة وأمنة.

٣-٢ بدأت العملية في عام ٢٠٠٥ وكان الدافع وراءها نتائج مؤتمر الإيكاف الخامس للنقل الجوي العالمي (مونتريال، ٢٠٠٣)، الذي حث الدول على اعتماد تدابير لتيسير الوصول إلى الأسواق والتشجيع على المنافسة العادلة. بعد ذلك، وبالتحديد في عام ٢٠١٠، اعتمدت الجمهورية الدومينيكية رسمياً سياسة وطنية للنقل الجوي موجهة نحو التحرير.

٤-٢ في يناير ٢٠٢٥، أي بعد ١٥ عاماً من آخر مراجعة لسياسة الطيران التجاري للجمهورية الدومينيكية، أقر مجلس الطيران المدني، بموجب القرار ٢٠-٢٥، سياسة حديثة للطيران التجاري أكثر مرونة تهدف إلى تسهيل الوصول إلى الأسواق، وتشجع على تنمية السياحة، وتكفل استدامة نظام الطيران الوطني. تشمل العناصر الرئيسية لهذه السياسة ما يلي:

١- **منح حقوق النقل على سبيل المجاملة:** يُسمح بتشغيل شركات الطيران الأجنبية على مسارات غير مخدمة أو منقوصة الخدمات، على أساس أسلوب الرحلات العارضة، عندما يُعتبر ذلك مساهمة في تطوير النقل الجوي والربط الوطني؛

٢- **منح حقوق نقل موسعة:** يشمل ذلك حقوق حرية الجو الخامسة وحرية الجو السادسة للرحلات الجوية للركاب والبضائع أو الرحلات الجوية المشتركة، وحقوق حرية الجو السابعة للرحلات الجوية للبضائع فقط؛

٣- **المرونة في المسارات غير المخدمة:** لتحفيز التدفق السياحي وزيادة الربط، يمكن منح حقوق حرية الجو السابعة لرحلات الركاب التي تبدأ من وجهات لا توجد بها خدمة منتظمة، شريطة ألا تمثل هذه الرحلات منافسة غير عادلة للخدمات المنتظمة المصريح بها؛

٤- **التصاريح الموسمية الخاصة:** يجوز إصدار تصاريح خاصة للمشغلين المحليين أو الأجانب لمسارات تقع خارج خط سير رحلاتهم المنتظمة، بوتيرة محددة أو رحلات موسمية محددة، مما يعزز المرونة التشغيلية بشكل أكبر؛

٥- **الإدماج والمساواة بين الجنسين:** تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والخطة العالمية للملاحة الجوية للإيكاف، أُدرجت تدابير لتعزيز مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في جميع مجالات الطيران المدني. وتشجع هذه السياسة المساواة في الأجور، وريادة المرأة، وتطوير برامج التوجيه والتعليم الفني والتوعية المؤسسية التي تهدف إلى تحسين التنوع بين الجنسين في القطاع؛

٦- **تعزيز الابتكار والرقمنة:** تتضمن السياسة التزاماً بالتحول الرقمي لقطاع الطيران، وتعزيز دمج التكنولوجيات الناشئة، والاستخدام الآلي في العمليات التنظيمية والتشغيلية، وتحسين تجربة المستخدم، كل هذا في إطار منظومة موجهة نحو الابتكار تعزز البحث والتطوير والقدرة التنافسية؛

٧- **بناء القدرات الفنية:** تولى الأولوية للتدريب المستمر لرأس المال البشري في قطاع الطيران، من خلال برامج التدريب الفني والإداري والتشغيلي لموظفي هيئات الطيران ومشغلي شركات الطيران والمطارات والكيانات المعنية الأخرى. وتغطي هذه البرامج مواضيع مثل السلامة، وإدارة المخاطر، والاستدامة البيئية، وقابلية التشغيل البيئي الرقمي، وإدارة الحركة الجوية، بالتنسيق مع مراكز التدريب الإقليمية وبدعم من المنظمات الدولية.

٥-٢ توضح هذه التجربة أن التحرير يمكن أن يحقق فوائد ملموسة من حيث الربط والتنافسية ورفاهية المواطن، عندما يكون مصحوباً بإطار تنظيمي قوي وسياسات عامة شاملة ورؤية تنموية استراتيجية.

٦-٢ لقد كانت نتائج سياسة التحرير المذكورة أعلاه ملحوظة وقابلة للقياس، على النحو التالي: ارتفع عدد المسافرين المنقولين دولياً من ١٤,٤ مليون مسافر في عام ٢٠١٩ إلى ١٥,٤ مليون مسافر في عام ٢٠٢٢، ليصل إلى رقم قياسي بلغ ١٩ مليون مسافر في عام ٢٠٢٤. فيما يتعلق بالعمليات الجوية، تم تسجيل ١١٦ ٣٩١ عملية إقلاع وهبوط في عام ٢٠١٩ مقارنةً بـ ١٣٥ ١٩١ في عام ٢٠٢٤، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٦ في المائة قياساً بفترة ما قبل جائحة فيروس كورونا. إضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على ٩٨ مساراً دولياً جديداً في عام ٢٠٢٤ وحده، سواء كان ذلك للرحلات المنتظمة أو العارضة، مما يدل على الزيادة الكبيرة في الربط، وعلى الموقع الاستراتيجي للبلد كمركز ربط إقليمي.

٧-٢ هذه الإنجازات ما هي إلا انعكاس لسياسة متماسكة تستند إلى معايير فنية ورؤية طويلة الأجل ساعدت على الوصول إلى أسواق جديدة، وعلى المنافسة الصحية بين المشغلين، وزيادة الكفاءة في تقديم الخدمات الجوية.

٣- الخلاصة

١-٣ توضح تجربة الجمهورية الدومينيكية أن سياسة الطيران التجاري الموجهة نحو التحرير يمكن أن تكون محركاً فعالاً للتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي والتشجيع على السياحة وزيادة القدرة التنافسية. وقد أدى تنفيذ سياسات مرنة إلى تحسين الربط الدولي للبلد بشكل كبير، وجذب استثمارات جديدة، وخلق فرص عمل عالية الجودة، وتعزيز وضع الجمهورية الدومينيكية كمركز جوي ناشئ في منطقة البحر الكاريبي.

٢-٣ التحرير لا يتعارض مع التنظيم المسؤول، بل يمكنه التعايش مع إطار تنظيمي سليم يضمن حماية المستخدمين واحترام معايير السلامة الدولية وتعزيز المنافسة العادلة. وقد تحققت هذه الرؤية بفضل تعزيز النظم الإدارية المؤسسية، والتنسيق الفعال بين هيئات القطاع، وتوافق النهج الاستراتيجي مع مبادئ الإيكو وأهدافها.

٣-٣ نظراً إلى ما سبق، تُعتبر تجربة الجمهورية الدومينيكية مثلاً قيماً على كيفية تنفيذ سياسة تدريجية ومستدامة وشاملة للطيران التجاري، تهدف إلى فتح الأسواق، وتشمل الابتكار التكنولوجي والمساواة بين الجنسين وبناء القدرات، باعتبارها ركائز للتنمية. إن اللجنة الاقتصادية مدعوة بكل احترام إلى الإحاطة علماً بهذا الاقتراح ودراسته في إطار المداولات والقرارات التي ستعتمدها الجمعية العمومية في دورتها الثانية والأربعين.

— انتهى —